الدبلوماسية المغربية وتدبير علاقات الجوار

مراد أزماني، طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الأول وجدة
مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط
الكلية متعددة التخصصات – الناظور
المملكة المغربية

الملخص:

شكل المغرب بعمقه التاريخي وموقعه الجغرافي المتميز دولة تمتاز بالقوة الاقليمية، لها تراكم كبير في التدبير السياسي والدبلوماسي على مستوى السياسة الخارجية مع مجموعة من الدول المنتمية لفضاءات متعددة، حيث شكلت الأهداف الخارجية للمغرب أبرز اهتمامات الدبلوماسية المغربية بمختلف قنواتها، التي سعت ولازالت تسعى إلى خدمة تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للملك على اعتباره صاحب القرار في كل ما يهم الشأن الخارجي للمملكة.

وبهدف تحقيق الأهداف الخارجية للمملكة عملت الدبلوماسية المغربية على تدبير علاقات الجوار خاصة مع الفضاء الأوروبي والإفريقي، علاوة على الفضاء المغاربي بحكم انتماءه لاتحاد المغرب العربي الذي ظل جامدت دون أي فعالية تذكر، كما عمد المغرب على نهج الواقعية السياسية في التعاطي مع الملفات التي تهم السياسة الخارجية للمغرب، ونسج علاقات مهمة على مستوى الفضاءين الإفريقي والأوروبي مكنته من بلوغ تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية التي تهم السياسة الخارجية للمملكة.

وبحكم نزاع الصحراء المغربية، فقد نهج المغرب في محيطه الإقليمي سياسة خارجية مبنية على الحزم في التعاطي مع المستجدات الإقليمية والظرفية مكنته من نيل الإعتراف من لدن مجموعة من الدول بمغربية الصحراء، علاوة على تركيز مجموعة من الدول لقنصلياتها على مستوى مدينتين الداخلة والعيون، ليعرف المغرب في السنوات العشر الأخيرة تحولا جيوسياسيا مهما سيمكنه من انهاء الصراع حول الصحراء الذي طال أمده.

مقدمة:

يعرف العالم في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة تغيرات وتعقيدات كبيرة خاصة على المستوى السياسي والأمني والبيئي، الشيء الذي أدى إلى بروز جملة من التهديدات الداخلية والخارجية والتي لم تكن موجودة من قبل، مما حذا بدول العالم إلى فرض تغيير جذري في سياساتها العامة، وفي علاقاتها الخارجية خاصة التي تربطها بدول الجوار بغية تحقيق أمنها المجتمعي.

إن المغرب بحكم موقعه الجيوستراتيجي المهم والبيئة الإقليمية التي يتفاعل داخل نطاقها، في ظل علاقات التأثير والتأثر التي تربطه بدول الجوار، ليس بمنأى عن هذه التهديدات بمختلف أبعادها وتداعياتها والتي تمس أمنه المجتمعي، إذ فرضت القضايا الإقليمية الحساسة للمغرب في ظل مختلف التطورات والمستجدات الطارئة على مستوى خريطة التحالفات والتوازنات التي باتت تؤثر في صناعة القرار الخارجي المغربي على مستوى تدبيره لعلاقات الجوار، نوعا من الحزم في اتخاذ السياسات والقرارات التي تهم تعامله ومعالجته للمشكلات والقضايا التي تكون دول الجوار طرفا فيها، خاصة على المستوى السياسي والأمني في ظل المتغيرات الجيوسياسية الراهنة ولعبة التحالفات الإقليمية وصراع القوة الإقليمية.

إن المغرب بحكم موقعه الجغرافي ومكانته الجيوستراتيجية، وبحكم القضايا الخارجية الحساسة التي تشكل أهم أولويات وأهداف سياسته الخارجية، بات يتفاعل في علاقات تأثير وتأثر في ظل بيئة دولية تعرف تشابكا وتنازعا للمصالح على مستوى ثلاث فضاءات أساسية، باتت تشكل أهم مخرجات السياسة الخارجية للمغرب. وتتمثل هذه الفضاءات الثلاث التي تتفاعل الدبلوماسية المغربية في نطاقها، في الفضاء المغاربي أو ما يعرف باتحاد المغرب العربي المجمد، والفضاء الإفريقي الذي يؤطر علاقة المغرب بدول الجنوب وبعمقه الإفريقي، وكذا الفضاء المتوسطي خاصة على مستوى غرب حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبناء على ما سبق تتبادر لذهننا إشكالية للموضوع سنحاول جاهدين مقاربتها بالتحليل والمناقشة والتي تكمن في تحليل مدى نجاح الدبلوماسية المغربية في تدبير علاقات الجوار على مستوى الفضاءات الثلاث التي يتفاعل في بيئتها بغية تحقيق أمنه المجتمعي، وتحقيق الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية للمغرب.

وفي إطار مقاربتنا لهذه الإشكالية والإجابة عليها وتفكيك أهم تشعباتها، سوف نتطرق بالتحليل لمعالجة استراتيجية تدبير الدبلوماسية المغربية لعلاقات الجوار من خلال التركيز على أهم الفضاءات التي تشكل أرضية لاشتغال الدبلوماسية المغربية، والتي تكمن بالأساس في الفضاء المغاربي، والفضاء الإفريقي، وكذا فضاء غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، لنحلل أهم التجاذبات والتحالفات والسياسات التي عمل ويعمل المغرب على بلورتها بهذه الفضاءات الثلاث ومدى تأثيرها في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية وصنع السياسات الخارجية الهادفة لبلوغ تحقيق الأمن المجتمعي للمغرب.

وبناء عليه سنقسم هذه الورقة البحثية وفق تقسم ثلاثي فرضته طبيعة الإشكالية المطروحة وطريقة تناولنا للموضوع، إذ سنقسم موضوعنا لثلاثة فقرات أساسية، حيث سنتطرق في الفقرة الأولى لتدبير الدبلوماسية المغربية لعلاقات الجوار في إطار الفضاء المغاربي، وسنخصص الفقرة الثانية لتفاعل الدبلوماسية المغربية مع دول الجوار المشكلة للفضاء الإفريقي، على أن نخصص الفقرة الثالثة لتفاعل الدبلوماسية المغربية مع دول الجوار المنتمية لفضاء غرب المتوسط.

الفقرة الأولى: تدبير الدبلوماسية المغربية لعلاقات الجوار على مستوى الفضاء المغاربي.

لقد سعت الدبلوماسية المغربية إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لإحياء اتحاد المغرب العربي المشكل للفضاء المغاربي للمغرب، في ظل مجموعة من الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاقتصادية المحيطة بالمنطقة، كما عملت على محاولة الاستفادة من الموقع الجيوسياسي للاتحاد لتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دوله، حيث عكست الجهود المبذولة من طرف المغرب عقب رياح الربيع العربي رغبته في تعزيز

التفاعل والتعاون والتواصل السياسي بين بلدان الاتحاد[1]، خاصة على اثر الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي السابق "منصف المرزوقي" سنة 2012 للمغرب، وتلتها الزيارة الملكية لتونس سنة 2014 والتي كانت مناسبة ليعبر فيها المغرب صراحة عن رغبته في احياء اتحاد المغرب العربي.

لقد عمل الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش على فتح قنوات للتواصل مع دول الاتحاد خاصة مع الجزائر التي سبق وأن شهدت زيارة كل من وزير الخارجية الأسبق السيد "سعد الدين العثماني"، وكذا زيارة رئيس الحكومة الأسبق "عبد الاله بنكيران" للمشاركة في تشييع جنازة الرئيس الراحل "الشادلي بن جديد"، علاوة على الخطب الملكية التي عبر فيها الملك أكثر من مرة عن مد يده للجزائر لطي صفحة الماضي وتمتين العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود البرية وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين البلدين، إلا أن الجزائر كانت ولا تزال تقابل مبادرة المغرب بنوع من العداء الدبلوماسي الواضح في تصريحات القيادة الجزائرية التي تحاول جاهدة خلق القلاقل والتوترات الحدودية بغية ضمان استمرار العداء المؤثث للمشهد السياسي الجزائري[2].

وفي هذا السياق تتزايد المطامح والهواجس الجزائرية لاحتلال موقع الدولة المركزية على مستوى افريقيا عموما ودول المغرب العربي على وجه الخصوص، إذ أن هذه الرغبة هي القوة المحركة التي تحدد نشاطها السياسي الخارجي في ظل صراع القوة الإقليمية بينها وبين المغرب، هذا بالإضافة إلى العداء التاريخي المتجذر الذي تكنه الجزائر للمغرب، والذي يمكن تسجيله عبر مجموعة من المحطات التاريخية بدءا باتهام الجزائر للمغرب بتسليم "الأمير عبد القادر" لفرنسا مرورا باتهامه بالضلوع وراء اختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية، وتوتر العلاقات بشكل كبير على اثر حرب الرمال 1963، ليتطور الأمر إلى بروز أزمة الصحراء المغربية والتي لازالت الجزائر تشكل في نظر المغرب الطرف الرئيسي في هذا الصراع [3]، ومن جانب مقابل فقد اتهم المغرب الجارة الشرقية الجزائر بالوقوف وراء العملية الإرهابية التي شهدت تفجير فندق "أطلس أسني" بمراكش في 24 غشت 1994، والتي ترتب عنها اغلاق الحدود البرية وتوتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أن المغرب ينظر إلى الجزائر منذ بروز مشكل الصحراء وإلى حدود الساعة، كطرف رئيسي في الصراع داعم للكيان الانفصالي[4].

يتضح من خلال التطورات التي شهدها ملف الصحراء منذ نشأته إلى اليوم، أن المسألة في جوهرها نزاع مغربي–جزائري، وهذه الحقيقة جرى تأكيدها مع التغيرات التي طرأت على شبكة الأطراف المتدخلة في النزاع إذ تحول الصراع من مشكل متعدد الأطراف(إسبانيا–المغرب–موريتانيا)، إلى نزاع ثنائي مغربي–جزائري، أكدته التطورات المصاحبة لتقرير كوفي عنان 19 فبراير 2002[5]، مما يجعلنا نؤكد أن التدخل الجزائري في ملف الصحراء راجع لمحددات جيوسياسية واقتصادية بالدرجة الأولى، أشعلت نار المواجهة بين البلدين وتأرجحت بين مواجهات عسكرية، وحملات دبلوماسية كيدية، اتسمت بالقوة في التدخل، والاستمرارية في مسار الصراع، واختلاف وجهات النظر تجاه الحلول المطروحة لفض النزاع الذي طال أمده والمرتبط أساسا بالمصالح الجيوستراتيجية للبلدين.

لقد تحكم المحدد الجيوسياسي على نحو كبير في السياسة الخارجية الجزائرية منذ بداية الصراع مع المغرب حول الصحراء إلى اليوم، وهو ما تؤكده تصريحات القادة الجزائريين والتي كانت تتجه دوما نحو رفض أي حل للصحراء لا تكون الجزائر طرفا فيه، وأنها لن تسمح بانكسار

---

[1] – الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية 2000–2013، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 86، 2014، ص:78–79.

[2] – أحمد شيحي، " أولويات السياسة الخارجية المغربية في ظل دستور 2011"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 143، نونبر 2018، ص:238.

[3] – دهبي عبد الحق، قضية الصحراء المغربية ومخطط التسوية الأممي– دراسة قانونية وسياسية في نطاق المنظمات الدولية–، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003، ص: 68.

[4] – زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2007، ص:23–26.

[5] – نزار الفراوي،" تحليل مواقف الجزائر والبوليساريو للتطورات الأخيرة لقضية الصحراء"، منشورات منتدى الحوار والتنمية، الرباط، أبريل 2002، ص: 179.

التوازن في المنطقة التي استحكم فيها المنظور الجيوسياسي على نحو صارم لتوازن القوى إقليميا[6]، ويقوم هذا المنظور على أساس تحويل الصحراء إلى منطقة عازلة بين المغرب والجزائر من جهة، وبين المغرب وامتداده الافريقي من جهة أخرى[7]، من أجل منع المغرب من التوغل على قدم المساواة مع الجزائر بخصوص علاقته بالدول الافريقية جنوب الصحراء للحد من حركته الدبلوماسية داخل المناطق الافريقية[8].

إن الجزائر بفرضها لهذا العداء الجيوسياسي تحاول جاهدة فرض الاقتناع بزعامتها في المنطقة، هذا فضلا عن تطلعها الدائم لصنع ازدواجية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، والذي يعتبر محددا أساسيا في نظر المسؤولين الجزائريين للوصول إلى درجة من القوة والقدرة على احتلال الصدارة على مستوى المغرب العربي والقارة الافريقية[9]، علاوة على استغلال الجزائر لمسألة الصحراء للتنفيس عن الاحتقانات السياسية والاقتصادية التي تعرفها، واعتبار المغرب عدوا احتياطيا لتصريف أزمتها الداخلية، والتي استفحلت في ظل فشل سياسة الوئام الوطني والانتفاضات المتوالية لمنطقة القبائل والأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها[10]، والتي تؤثر في البنية الاقتصادية للجزائر، حيث شهدت هذه الأخيرة تضخما بلغ حوالي 9,4% سنة 2022، والذي لم تشهده منذ 25 سنة حسب ما أكده تقرير صندوق النقد الدولي بتاريخ 21 نونبر 2022[11].

إن بروز الجزائر كجوار مقلق للمغرب من الناحية الأمنية والعسكرية خاصة في الآونة الأخيرة عقب نيل المغرب لاعتراف مجموعة من الدول العظمى بمغربية الصحراء وبمشروعية المقترح المغربي للحكم الذاتي في الصحراء المغربية، دفع الدبلوماسية المغربية في إطار سعيها لاحتلال موقع الدولة المركزية إلى تمتين علاقاتها بكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا وتوقيع اتفاقيات عسكرية مهمة تمخض عنها تزويد المغرب بمنظومة صواريخ متطورة وترسانة من الطائرات الحربية والدبابات المتطورة مكنته من فرض مكانته على مستوى غرب المتوسط كقوة عسكرية اقليمية، وفرض تفوق عسكري على الجزائر تكريسا لمبدأ السلاح الحارس وتحقيقا للأمن المجتمعي للمغرب الذي بات يفرضه الواقع المغاربي المتشتت، وفي نفس الوقت فقد عملت الدبلوماسية المغربية على تجاهل الجزائر وتصريحات قادتها كرد فعل دبلوماسي حكيم للخارجية المغربية، والاستدارة جنوبا نحو افريقيا لتمتين علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية بدول الجنوب في إطار علاقات الجوار على مستوى العمق الافريقي.

الفقرة الثانية: تدبير الدبلوماسية المغربية لعلاقات الجوار على مستوى العمق الإفريقي.

إن فشل المساعي الدبلوماسية لإحياء اتحاد المغرب العربي دفعت المغرب للاستدارة جنوبا[12] والتوغل في الرمال المتحركة لإفريقيا عبر قنوات الدبلوماسية الروحية والاقتصادية لتحقيق الأهداف السياسية للمغرب على المستوى الخارجي وبلوغ مكانة الدولة المركزية خاصة على مستوى غرب المتوسط، هذا التوجه الجديد الذي شهدته وتشهده الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة لا يمكن أن يتحدد كرؤية إستراتيجية متكاملة

---

[6] - Khadija MOHSEN-FINAN, Sahara occidental, les enjeux d'un conflit régional, Paris, CNRS Éditions, 2006, p. 57.

[7] – نزار الفراوي،" تحليل مواقف الجزائر والبوليساريو للتطورات الأخيرة لقضية الصحراء"، مرجع سابق، ص:191.

[8] – العربي المساري،" المغرب/الجزائر هل من تغيير؟"، مجلة وجهة نظر، العدد 28، 2006، ص:10.

[9] - Moussa HORMAT-ALLAH, Chronique sahariennes : les enjeux géopolitiques et géostratégiques du conflit du sahara, Mils, Rabat,2004,p.6.

[10] – محمد البغدادي،" النزاع الجزائري-المغربي حول الصحراء الغربية: أسبابه وآفاقه المستقبلية"، مجلة ألوان، العدد 4-5، 2005، ص:19.

[11] – للاطلاع على التقرير يرجى زيارة الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي على الرابط التالي:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/11/21/pr22396-algeria-imf-staff-completes-2022-article-iv-mission-to-algeria

[12] – إن ما نعنيه بهذه الاستدارة، التحول النسبي في السياسة الخارجية وذلك بإعطاء اهتمام أكبر للقارة الإفريقية دون إغفال أو إهمال المناطق التقليدية خاصة الخليج العربي (المشرق) وأوروبا الغربية (الشمال) والأمريكيتين (الغرب).

الأبعاد دون أن يكون وراءها صانع قرار سياسي خارجي، يملك من المقومات العلمية والتراكمات العملية ما يمكنه من بلورة هذه الرؤية، ووضع ركائز ودعائم إقامتها وتنفيذها على أرض الواقع على المديين المتوسط والبعيد.

لقد ظل البعد الديني حاضرا بشكل جلي في علاقة المغرب مع البلدان الإفريقية منذ العصور الوسطى، ونجح بامتياز في تصدير نموذج ديني يؤلف بين المذهب السني المالكي والتجربة الصوفية، حتى أضحى دوره وحضوره في افريقيا مرتبطا بالجانب الديني أكثر من أي جانب آخر، وهو ما ترجمته الدبلوماسية الملكية الجديدة، التي تستثمر الروابط الدينية والزخم الروحي والوجداني لمؤسسة إمارة المؤمنين التي تستمد مشروعيتها من النص الدستوري في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية في علاقتها بعمقها الإفريقي[13].

لقد برزت المكانة الدينية للمغرب بإفريقيا من خلال الجولة التي قام بها الملك محمد السادس إلى السنغال والغابون وساحل العاج في مارس 2013، حيث التقى الملك برؤساء تلك الدول وبشيوخ الطرق الصوفية بها، حيث أكدوا ارتباطهم بالمغرب انطلاقا من مؤسسة إمارة المؤمنين التي يمثلها الملك، وحرصهم على ممارسة الإسلام المعتدل وتمسكهم بالتصوف السني والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، التي تعد من الثوابت الدينية للمملكة المغربية[14].

يحاول المغرب جاهدا استغلال إرثه التاريخي والروحي والديني الذي يجمعه بدول إفريقيا ولاسيما غرب إفريقيا، فنجاح تجربة المغرب في افريقيا الغربية من خلال الزوايا الصوفية قد ساعد على تحوله وانتقاله إلى إفريقيا الشرقية[15]، حيث عملت الدبلوماسية المغربية على إعادة توجيه سياستها الافريقية بالتركيز على البعد الديني، وتعميق الارتباطات الدينية التي ظلت وثيقة ولا تزال، إذ نجد الطريقة التيجانية التي تقوم بدور دبلوماسي محوري لتكثيف علاقات افريقيا مع المغرب، حيث تلعب دورا هاما لا يستهان به في توجيه هذه العلاقة الإقليمية ومنح المغرب مكانة جيواستراتيجية بإفريقيا مكنته من بلورة وترسيخ أهداف سياسته الخارجية في بعدها الإفريقي[16].

ولتعزيز المغرب لنفوذه الإقليمي بالفضاء الإفريقي، فقد عمد على توطيد علاقاته ببعض حكومات غرب افريقيا وبعض دول الساحل جنوب الصحراء، عبر احتضان أتباع الطريقة التيجانية الذين يشكلون قوة ضاغطة على حكوماتهم لتأييد المواقف والسياسات المغربية خاصة المرتبطة بدعم المقترح المغربي للحكم الذاتي في الصحراء خدمة لأهدافه الخارجية، مما يساهم في تعزيز نفوذ المغرب الجيوسياسي والإقليمي بالفضاء الإفريقي[17]، هذا الإحتضان يتجلى في المكانة الروحية التي يحظى بها المغرب، هذا فضلا عن تقديمه للدعم المادي المستمر للزوايا التابعة لهذه الطريقة في دول غرب افريقيا بالخصوص، علاوة على استدعاء شيوخ هذه الطريقة للمشاركة في الدروس الحسنية التي يحتضنها القصر الملكي في شهر رمضان من كل سنة، فضلا عن إنشائه لمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والذي يضم طلبة من مختلف الدول الإفريقية وطبعه وتوزيعه لآلاف النسخ من المصاحف على المؤسسات الدينية الإفريقية.[18]

إن من تجليات مكانة الدبلوماسية الدينية ودورها في تحقيق الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية للمغرب و تحقيق أمنه المجتمعي نجد على سبيل المثال، الأزمة الدبلوماسية التي عرفها هذا الأخير مع السينغال سنة 2008 على إثر مشاركة وفد عن الحزب الاشتراكي السينغالي في

---

13 – محمد عمراني بوخبزة، " الدبلوماسية الدينية خصوصية مغربية"، جريدة التجديد، العدد 3371، 8 أبريل 2014، ص:8.

14 – أمال الحواسني، السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011 دراسة تحليلية للأدوار والأولويات، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، السنة الجامعية 2016-2017، ص310.

15 – عبد الحق بوصحابة،" الدبلوماسية الدينية للمغرب آلية لكسب الرهانات السياسية"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 18، مارس 2022، ص: 78.

16 - Abdelhamid BELHAJ , la dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc déterminant, Thèse présentée pour l'obtention de grade de docteur en sciences sociales et politique, université catholique de Louvain, Belgique Presses universitaires de Louvain,2009, p.265.

17 – عادل مساوي، الحكامة الدبلوماسية للمغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2014-2015، ص93.

18 – قاسم الحادك، " البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مرجع سابق، ص:236.

مؤتمر جبهة" البوليزاريو" في تيفارتي، حيث تحركت دبلوماسية "الطريقة الصوفية" لتطويق الأزمة، وشكلت الزيارة التي قام بها وفد مغربي يضم المستشار الملكي السيد "مزيان بلفقيه" وعضو الديوان الملكي السيد "رشيد الشرايبي" ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد "أحمد التوفيق"، إلى السينغال لتقديم تعازي الملك محمد السادس في وفاة الخليفة العام للطرق التيجانية " سوري سالم" مؤشرا على إنهاء الخلاف الطارئ، حيث صرح وزير الخارجية السينغالي في أعقاب هذه الزيارة دعم بلاده لموقف الرباط من قضية الصحراء، في إشارة واضحة إلى دعمه لخطة الحكم الذاتي ودعمه لخيار المفاوضات لإنهاء النزاع[19].

لم تعد الدول الاقتصادية الكبرى في العالم وأيضا الكيانات الاقتصادية الصاعدة تنظر إلى افريقيا على أنها قارة للفقر والنزاعات والتخلف، بل بكونها قارة المستقبل بما تملكه من إمكانيات للاستثمار والتسويق، إذ يوجد بها ما يزيد عن مليار ومائتين مليون مستهلك والذين ينفقون الآن تقريبا تريليون ونصف دولار[20]، وأيضا باعتبارها مصدر الموارد الطبيعية والفلاحية المتنوعة التي ترشحها لتكون أهم الموردين الأساسيين للتغذية والطاقة في العالم، إذ توجد في افريقيا 60 بالمائة من الأراضي غير المزروعة في العالم، وأكثر من 30 بالمائة من الاحتياطي العالمي من المعادن، و 10 بالمائة من الاحتياطي العالمي من النفط، وهي مؤشرات دالة لإمكانيات الاستثمار بإفريقيا، وتفسر لنا سبب توجه المغرب بكل ثقله لاسترجاع مكانته كقوة إقليمية في القارة[21].

أمام هذا التنافس الشرس من لدن القوى العالمية للظفر بالريادة الاقتصادية على مستوى افريقيا، عملت الدبلوماسية المغربية على محاولة التوغل الاقتصادي بالعمق الافريقي واعمال الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز مكاسب السياسة الخارجية للمغرب وتحقيق أهدافها والتموقع كقوة إقليمية على مستوى افريقيا خاصة وأن المغرب يمتلك موقعا جيواستراتيجيا مهما كنقطة التقاء بين دول غرب حوض المتوسط وافريقيا، وتموقعه على طول وعرض واجهتين بحريتين، فضلا عن أهمية موقعه الاستراتيجي ومحاذاته لمضيق جبل طارق الذي يعتبر معبرا حيويا بالمنطقة، هذا إلى جانب تمتعه باستقرار سياسي في منطقة تعرف العديد من الاضطرابات[22].

إن المغرب ومن خلال المجمع الشريف للفوسفات "OCP" وبشراكة مع مجموعة من البلدان الإفريقية قد أطلق مشاريع استثمارية ضخمة في مجال صناعة الأسمدة والمخصبات الزراعية ناهزت قيمتها الإجمالية 10 ملايين دولار، هذه المشاريع همت بناء منطقة صناعية مندمجة لإنتاج الأسمدة في كل من إثيوبيا والغابون، استنادا إلى رؤية محمد السادس للتنمية في إفريقيا، القائمة على أساس الاعتماد على الذات للقارة الإفريقية في تلبية حاجاتها الأساسية والحيوية ، حيث يمثل التآزر بين الفوسفات المغربي والزراعة في إفريقيا بعدا استراتيجيا ومحورا رئيسيا لآفاق التنمية في البلدان الإفريقية واستقرار بنيتها الاجتماعية.

سيعمل مشروع (Dire Dawa) الذي سيغطي مساحة 100 هكتار على خلق أزيد من 500 منصب شغل آنية، تستفيد من تكامل الموارد الطبيعية الإفريقية من أجل إنتاج الأسمدة للمزارعين الأفارقة، وسينتج 2.5 مليون طن في أفق سنة 2023، وسيوفر المشروع أيضا تطوير منصة تخزين على مستوى ميناء جيبوتي لضمان متطلبات المواد الخام اللازمة، وستدير هذه المنصة توريد حمض الفوسفوريك المشحون من المغرب[23].

---

[19] – عبد الحق بوصحابة،" الدبلوماسية الدينية للمغرب آلية لكسب الرهانات السياسية"، مرجع سابق، ص: 81.

[20] - United Nations, department of Economic and Social Affaire, World Population Prospects : The 2017 Revision,p.3.

[21] – سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لافريقيا"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018، ص:7.

[22] – بدر القاسمي، " الأهمية الاستراتيجية للمضايق البحرية وتأثيرها في السياسات الخارجية للدول"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، العدد 15، 2021، ص:29.

[23] - Mohamed Ziani, « la synergie phosphate-agriculture dans la politique africaine du Maroc : le cas du projet DireDawa en Ethiopie », REMALD , n° 46 , édition 2018,p.77.

لقد اختار المغرب دولة إثيوبيا لإنشاء مشروعه الاستراتيجي والذي سيكون رافعة للاقتصادات الإفريقية التي تعتمد بكثرة على الفلاحة، وحسب تقديرات البنك الدولي لسنة 2014 فإن القطاع الزراعي في إثيوبيا يمثل أقل بقليل من نصف الناتج المحلي الإجمالي و84% من صادراته و8% من إجمالي العمالة ولذلك اعتبر مشروع DireDawa الذي تشارك فيه مجموعة OCP من المشاريع التي ستعرف النجاح في إفريقيا[24].

وفي نيجريا أطلق المجمع الشريف للفوسفات OCP مشروعا صناعيا ضخما مماثلا بشراكة مع مجموعة "دانغوت" الاستثمارية، وتبلغ كلفة هذا المشروع 2.5 مليار دولار، ويروم توفير مليون طن من السماد باستعمال الفوسفات المغربي والغاز النيجيري، على أن تبلغ الطاقة الإنتاجية بعد اكتمال المشروع في أفق 2025 نحو 2 مليون طن من الأسمدة الفوسفاتية، ونفس الشيء في الغابون حيث أطلق المجمع الشريف للفوسفات بشراكة مع الحكومة الغابونية مشروعا بنفس المواصفات باستثمارات مالية تبلغ 2 مليار دولار بقدرة إنتاجية تراوح 2 مليون طن من الأسمدة والمخصبات الزراعية في السنة[25].

وفي نفس الإطار، يعتبر مشروع أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب ثمرة للزيارة الملكية إلى نيجيريا في دجنبر 2016 وفي ظرفية فرضت على المغرب ضرورة تنويع شراكاته الخارجية كنوع من الاستدامة لنموه الاقتصادي وتلبية حاجيات المجتمع المتصاعد، وتحصين الأمن القومي المغربي في بعده الطاقي[26]، مما دفع المغرب للانخراط في التفاعلات الدولية المرتبطة بتصاعد دور ومكانة القارة الافريقية في النسق الدولي، خاصة في مجال الطاقة والتأسيس لنهج جديد في الشراكة الاقتصادية المغربية –الافريقية قائم على "التعاون متعدد الأطراف عبر المشاريع" الذي يجسده أنبوب الغاز نيجيريا– المغرب خدمة للمصالح المتبادلة وتحقيقا للأهداف الجماعية لشركائه الأفارقة، وضمان تحقيق السيادة الطاقية للمغرب وجعل أمنه الطاقي في مأمن من الضغوط والمساومات الجزائرية التي مارست الاستخدام السياسي للطاقة في تفاعلاتها الإقليمية بالمنطقة على اثر الازمة السياسية الأخيرة بين المغرب واسبانيا.

إن مشروع الربط الطاقي مع نيجيريا في سياق التخطيط الاستراتيجي للمغرب للانضمام للتكتلات الاقتصادية الافريقية وعلى رأسها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " الإيكواس" سيشكل مدخلا أساسيا لاندماج المغرب وريادته في هذا التجمع الاقتصادي الاقليمي الضخم، ومنه إلى باقي الأقطاب الافريقية بالنظر إلى حضوره الدائم والقوي على كافة المستويات الدبلوماسية، والدينية، والأمنية، وهو ما تؤكده نظريات التكامل الإقليمي الجديدة التي تحدد قوة ومكانة الدولة من خلال تفاعلاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي تحدث بين مجموعة من الدول، وليس مجرد التواصل الجغرافي الذي لم يعد عاملا محددا لنجاح تجارب الاندماج والتكامل الاقليمية[27].

فضلا عما سبق، فإن مبادرة المغرب بإلغاء كافة ديونه المستحقة على الدول الافريقية الأقل نموا كنوع من ممارسة دبلوماسية القوة الناعمة لاستمالة هذه الدول وكسب تأييدها للمغرب على مستوى سياسته الخارجية، علاوة على رصيده من اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمار والتي تجاوزت 113 اتفاقية خلال الفترة الممتدة بين مارس 2013 حتى فبراير 2017 مع الدول الافريقية، هذا دون أن نغفل دور القطاع الخاص بالمغرب حيث عمدت مجموعة من الشركات الرائدة وطنيا على الاستثمار والتعاون مع نظيراتها في جنوب الصحراء في عدة قطاعات همت الاتصالات والتامين والعمل المصرفي والتصنيع مما نتج عنه ارتفاع التبادل التجاري المغربي الافريقي بنسبة 20 بالمائة خلال

---

[24] -ibid p 82

[25] –الحسن الإدريسي: "استثمارات مغربية إفريقية في صناعة الأسمدة ب 10 مليار دولار" على الرابط: https//elaphmorocco.com اطلع عليه يوم 2023/06/04.

[26] – محمد الهزاط، " التعاون عبر المشاريع: النهج الجديد في الشراكة المغربية–الافريقية أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب نموذجا"، السياسة الخارجية المغربية في عالم متغير الضوابط والديناميات، مؤلف جماعي، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، العدد 61، 2022، ص:168.

[27] – علي الدين هلال، " اللاتكامل العربي وتحدي بلوغ رشد الاختيار" ملحق: " التكامل المأزوم: معضلات التقارب الإقليمي وفرص إعادة تشكيل العالم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليوز 2015، ص:7.

السنوات العشر الأخيرة بزيادة بلغت 14,458 مليار درهم[28]، مما مكنه من فرض سيطرته على الأسواق الاقتصادية والمالية الافريقية والتموقع كقوة اقتصادية مؤثرة، وتعزيز مكانته الإقليمية بالفضاء الافريقي.

الفقرة الثالثة: تدبير الدبلوماسية المغربية لعلاقات الجوار على مستوى فضاء غرب المتوسط.

لقد مكن الصراع على تقاسم النفوذ الدولي من التأسيس لديناميكية جديدة في العلاقات الدولية في مناطق النفوذ الأوروبي، في ظل بروز دول صاعدة جديدة مهتمة بمنطقة جنوب حوض المتوسط، الشيء الذي عزز من مكانة المغرب في ظل تزايد الاهتمام الدولي بموقعه الجيوستراتيجي على مستوى غرب حوض المتوسط، واعتباره محطة عبور دولية وممرا بحريا خاصة على مستوى النقل التجاري البحري نظرا لموقعه الجغرافي بمحاذاة مضيق جبل طارق الذي يمتاز ببعده الأمني في تأمين حركية الأساطيل البحرية الدولية، علاوة على مكانة المغرب ودوره في تدبير ملف الهجرة غير الشرعية والتنسيق الأمني مع دول الجوار على مستوى حوض المتوسط في إطار مكافحة الإرهاب[29].

هذه التفاعلات الدولية منحت للمغرب وضعا متقدما داخل أجندة دول الجوار بغرب حوض المتوسط خاصة اسبانيا التي ستشكل محور هذه الفقرة، حيث تشهد المصالح المغربية الاسبانية بحكم علاقة الجوار والقرب الجغرافي تجاذبا وتنافرا، واستقرارا حذرا، مرتبطا بعلاقة تأثير وتأثر، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الصحراء المغربية، والتي غالبا ما تتخذ طابعا سياسيا مرتبطا بتغيرات الحياة السياسية الداخلية الاسبانية، والتي تتضح من خلال اختلاف التعامل مع القضية من حكومة إلى أخرى حسب الحزب الذي يقودها ومكوناته الحزبية الأخرى[30]، ويمكننا في هذا الإطار أن نسجل الأزمة الأخيرة التي بدأت في 21 أبريل 2021، نتيجة استقبال اسبانيا لزعيم الكيان الانفصالي " إبراهيم غالي" ودخوله لأراضيها بهوية مزورة، والذي شكل في نظر المغرب اعترافا ضمنيا من لدن الجانب الإسباني بهذا الكيان الوهمي وتوجها صريحا لدعم هذا الكيان الانفصالي.

لقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم الوضع وتأزيم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين خاصة بعد إعلان وزارة الخارجية المغربية استدعاء سفيرة المملكة لدى إسبانيا للتشاور على إثر التصريحات الإسبانية التي صدرت بعد حادث تسلل عدد من الشباب المغربي عبر مدينة سبتة ، فظهرت بفعل ذلك أوراق جديدة للضغط على المغرب من لدن الدبلوماسية الإسبانية خاصة بعد تقدم اسبانيا بمطالب للبرلمان الأوروبي لإدانة المغرب على اثر هذا الحادث، قابلته الدبلوماسية المغربية بحزم شديد عبر طرح النقاش مجددا حول استرجاع مدينتي سبتة ومليلية.

وكرد فعل حازم من الجانب المغربي على موقف الخارجية الاسبانية، فقد قرر المغرب عدم إعتماده على الموانئ الاسبانية في تنظيم عملية عبور الجالية المغربية المقيمة بالديار الأوروبية، مما كبد اسبانيا خسائر مالية مهمة هذا فضلا عن استمرار اغلاق المغرب للمعبرين الحدوديين سبتة ومليلية.

لقد شكلت هذه الأزمة التي طبعت علاقات الجوار بين المغرب واسبانيا أزمة ظرفية لم تدم طويلا بفعل الهواجس الاقتصادية والأمنية التي تؤرق الجانب الإسباني، الذي يسعى جاهدا لتحسين علاقته مع المغرب والانخراط معه في تعاون مشترك بحكم المكانة الجيوستراتيجية التي يتمتع

---

[28] – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الاندماج الإقليمي للمغرب في افريقيا من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع افريقيا"، الرباط، 2020، ص: 23-24. على الرابط التالي:
- https://www.cese.ma/media/2020/11/ebook-integrationmarocafrique-va-2.pdf

[29] – محسن الندوي، الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العالقات المغربية الإفريقية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، مارس 2017، عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بريلين، ألمانيا، ص 102.

[30] – سعيد الصديقي، "الموقف الاسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، 13 أبريل 2022، ص:2.

بها المغرب على مستوى بلدان شمال افريقيا، فضلا عن الروابط الاقتصادية والروحية القوية التي تجمع المغرب بعمقه الافريقي ما من شأنه أن يجعله حلقة وصل بين اسبانيا وبلدان افريقيا جنوب الصحراء[31].

لقد رسمت الخطب الملكية الاختيارات والتوجهات العامة الاستراتيجية لسياسة المغرب على المستوى الخارجي، والمتعلقة بالقرارات المصيرية للدولة في علاقتها الخارجية عموما، وعلاقاتها بدول الجوار خاصة الجوار الإسباني بوجه خاص، هذه الخطب التي تعتبر أهم المرتكزات الأساسية في تحديد معالم السياسة الخارجية المغربية[32]، حيث شكل الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2022 توجها ملكيا استراتيجيا ومحددا لعلاقة المغرب بمحيطه الدولي، حيث أكد الملك في خطابه أن المغرب لن ينخرط مع أصحاب المواقف الغامضة والمزدوجة بخصوص قضية الصحراء في أي خطوة اقتصادية أو تجارية[33].

هذا التوجه الملكي الهجومي والحازم ساهم بالإضافة إلى السياق العالمي المتأثر بأزمة اقتصادية نتيجة حرب روسيا وأوكرانيا، في تطور موقف اسبانيا من قضية الصحراء، خاصة وأنها صارت الشريك التجاري الأول للمغرب منذ سنة 2014 بنسبة 16.3 في المائة من مجموع مبادلاته التجارية في تلك السنة، وبمجموع 95.6 مليار درهم[34]، مما دفع الحكومة الإسبانية بسبب تضييق الخناق عليها اقتصاديا من لدن المغرب إلى التصريح يوم 14 مارس 2022 دعمها لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، الشيء الذي ساهم في طي الخلافات بين البلدين الجارين وتطور العلاقات بينهما في إطار ملائم لشراكة اقتصادية أكثر متانة واستقرارا[35]، وفي مقابل هذا التحول في سياسة اسبانيا الخارجية تجاه الجوار المغربي فقد تعززت العلاقات بين البلدين، وتعزز هذا التعاون الاقتصادي باستقبال مدينة الداخلة على إثر تنظيمها لمنتدى الاستثمار المغرب–اسبانيا بتاريخ 21 يونيو 2022، لأزيد من 250 فاعل إقتصادي اسباني في قطاع الصناعة والتجارة والطاقات المتجددة والصناعة الغذائية والبناء وغيرها من القطاعات، التي قدمت لاستكشاف الفرص الجديدة التي يوفرها المغرب للمستثمرين الأجانب[36].

لقد أدركت اسبانيا أن مستقبل علاقاتها الاقتصادية ومصالحها الخارجية مع المغرب قد باتت رهينة بمدى التوافق حول ملف الصحراء المغربية، خاصة بعد الخطاب الملكي الصريح الذي كان واضحا في رسم التوجهات العامة الاستراتيجية لعلاقة المغرب الاقتصادية مع دول الجوار، كما ادركت أيضا أن أمنها الطاقي رهين بمدى نجاح مشروع أنبوب الغاز نيجيريا– المغرب حيث سيلعب هذا الأخير دور الوسيط المزود لإسبانيا ومنها لباقي دول أوروبا بالغاز الطبيعي، هذا فضلا عن اقتناع اسبانيا أن المغرب يمثل الشريك الإستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتدبيره لملف الهجرة غير الشرعية وحمايته لأمن الحدود الأوروبية.

هذا فضلا عن قوة الجذب الجيوستراتيجية التي يتمتع بها المغرب وذلك من خلال انخراطه في مسايرة مختلف التحولات التي تعرفها المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي والامني، حيث أدرك صانع السياسات الخارجية بالمغرب أهمية موقعه الجيوستراتيجي وأدرك مفهوم مرونة الحدود (السياسية والجغرافية) في إطار تدبيره لعلاقات الجوار مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة اسبانيا.

---

31 – رضوان الوهابي، السياسة الافريقية للمملكة المغربية التعاون الدولي مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء 1999–2010، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال–الرباط، السنة الجامعية 2012–2013، ص:114.

32 – المصطفى بوكرين، السياسة الخارجية للمملكة المغربية وحدود التوازن بين المؤسسات السياسية في ضوء دستور 2011، مرجع سابق، ص:155.

33 – الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6 نونبر 2021.

34 – المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، منشورات مديرية الدراسات والتوقعات المالية،" نقط حول العلاقات المغربية–الاسبانية مبادلات تجارية متنامية"، أبريل 2015، ص:4.

35 – سعيد الصديقي،" الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، قطر، 13 أبريل 2022، ص:6.

36 – الحسين كنون، رئيس المرصد المغاربي للدراسات السياسية الدولية، حوار أجرته معه قناة الأخبار المغربية لتقييم أشغال منتدى الإستثمار المغرب إسبانيا، الحوار مسجل بقناة الأخبار المغربية في موقع يوتوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=a7tBvX9WxEE

إن علاقة المغرب بالجوار الإسباني هي علاقة مبنية على أساس "الجوار الحذر" الذي يطبع السياسة الخارجية الإسبانية في تعاملها مع المغرب إذ أن اسبانيا تدرك جيدا أن حل ملف الصحراء سيدفعه لا محالة إلى مطالبة اسبانيا باسترجاع الثغرين المحتلين سبتة ومليلية وباقي الجزر المحتلة لاستكمال وحدته الترابية، الشيء الذي يدفع الدبلوماسية الإسبانية في تدبيرها لعلاقة الجوار مع المغرب إلى تغيير مواقفها بين الفينة والأخرى خاصة بعد كل تغيير حكومي، وسعيها للتدخل بمختلف قنواتها الدبلوماسية بغية تعطيل حل المغرب لملف الصحراء.

خاتمة:

على الرغم من نجاح الدبلوماسية المغربية في بلورة اختيارات السياسة الخارجية للمغرب، والتطور الإيجابي الذي عرفته العلاقات الخارجية للمغرب في الآونة الأخيرة في ظل تشعب الجبهات التي تشكل الفضاءات الدولية التي يتفاعل المغرب في نطاقها سعيا منه لتحقيق أمنه المجتمعي وبلوغ تحقيق الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية للمغرب، وأمام النجاح الكبير الذي حققته الدبلوماسية الملكية في انتزاع الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء وإعادة التوازنات الإقليمية للمنطقة وتركيز مكانة المغرب كقوة إقليمية على مستوى شمال افريقيا خاصة بعد نجاح المغرب في تدبير علاقات الجوار وضبطها بما يتوافق وتحقيق أهدافه الخارجية.

تبرز اليوم إلى الوجود الأهمية والمكانة التي باتت تحتلها الدبلوماسية الموازية في الأنظمة الدولية بمختلف آلياتها وقنواتها، خاصة الدبلوماسية الحزبية، والدبلوماسية الروحية، والدبلوماسية الرياضية، والدبلوماسية الاقتصادية، وكذا دبلوماسية الوحدات الترابية، وبروز مقدرتها في الترافع حول العديد من الملفات العالقة والشائكة بل ونجاحها في تحقيق بعض من أهداف المغرب على المستوى الدولي خاصة في مجال تحسين صورته أمام العالم وجلب الاستثمار الأجنبي والانخراط في مساق التعاون الدولي، مما بات يفرض اليوم على المغرب ضرورة منحها المكانة التي تستحقها عبر اعتماد استراتيجية وطنية داعمة لها، وتعديل القوانين وجعلها أكثر مرونة في هذا الجانب، والتخفيف من سيطرة الملك على المجال الخارجي ومنح قنوات الدبلوماسية الموازية نوعا من الإستقلالية في الترافع والدفاع عن القضايا الخارجية للمغرب وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية مع ضمان انسجامها وفق التوجهات العامة لاستراتيجية الدولة على المستوى الخارجي.